

Distr.: General
6 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
حقوق الشعوب الأصلية: العقد الدولي الثاني
للسهوب الأصلية في العالم

تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للسهوب الأصلية في العالم
تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير هو التقرير النهائي بشأن تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للسهوب الأصلية في العالم، عقب إجراء تقييم منتصف المدة في عام ٢٠١٠ (A/65/166) وتقييم في عام ٢٠١٢ (A/67/273). وهو يعرض أمثلة للجهود الحالية الرامية إلى تحقيق أهداف برنامج عمل العقد الدولي الثاني للسهوب الأصلية في العالم. وكان من أبرز معالم العقد الثاني اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السهوب الأصلية في عام ٢٠٠٧. ويقدم هذا التقرير أيضاً تحليلاً لأثر العقد الثاني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أحرز بعض التقدم في تحقيق أهداف العقد الثاني، فما زالت هناك فجوة كبيرة بين الاعتراف الرسمي بالسهوب الأصلية وتنفيذ السياسات على أرض الواقع. وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، المقرر تسميته المؤتمر العالمي للسهوب الأصلية، فرصة لجعل السهوب الأصلية جزءاً من الحل ولبناء حياة توفر الكرامة والعدالة والأمل للجميع.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040914 040914 V.14-58788 (A)



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بإعداد تقرير أخير شامل بشأن تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وأثره في الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث يندرج ضمن مدخلات العملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، المقرر تسميته المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، والنقاش الدائر حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - والمعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستمدة من تقارير قدمتها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات الشعوب الأصلية استجابة لاستبيان عممته أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. كما أدرجت معلومات أخرى من تقارير سابقة مقدمة إلى الجمعية العامة وأمانة المنتدى الدائم ومن بيانات رسمية ووثائق ومنشورات.

٣ - وكانت الجمعية العامة قد أعلنت في قرارها ١٧٤/٥٩ عن بدء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وموضوعه "الشراكة من أجل العمل والكرامة". وعيّن الأمين العام وكيله للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقاً للعقد الثاني. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٦٠ برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم بوصفه المبدأ التوجيهي للعمل.

٤ - والأهداف المترابطة الخمسة لبرنامج العمل هي:

(أ) تشجيع عدم التمييز وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالشعوب الأصلية في تصميم العمليات الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع وتنفيذ تلك العمليات وتقييمها؛

(ب) تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية بصورة كاملة وفعالة في القرارات التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أساليب حياتها أو أراضيها وأقاليمها التقليدية أو سلامة ثقافتها، بوصفها شعوباً أصلية لها حقوق جماعية، أو أي جانب آخر من جوانب حياتها، مع مراعاة مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ج) إعادة رسم السياسات الإنمائية على نحو يجعلها تنطلق من منظور الإنصاف وتكون ملائمة من الوجهة الثقافية، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية؛

(د) اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات تستهدف تحديداً تنمية الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع أطر مرجعية محددة، والتركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال والشباب من الشعوب الأصلية؛

(هـ) إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبخاصة على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية والتنفيذية لحماية الشعوب الأصلية وتحسين حياتها.

ثانياً - تقييم تنفيذ هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

٥ - أُنْخِذَ برنامج العمل نقطة مرجعية لتحليل وتقييم تنفيذ هدف وغايات العقد الثاني. كما سُلِّطَ الضوء على مجموعة مختارة من التدابير والبرامج والمبادرات باعتبارها أمثلة للممارسات الجيدة وقد تكون لها أهميتها في تحقيق عدة غايات.

ألف - تشجيع عدم التمييز وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالشعوب الأصلية في تصميم العمليات الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع وتنفيذ تلك العمليات وتقييمها (الهدف ١)

٦ - كان الإنجاز الرئيسي للعقد الثاني اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في قرارها ٢٩٥/٦١. ويرسي الإعلان إطاراً عالمياً للمعايير الدنيا اللازمة لحفاظ الشعوب الأصلية في العالم على كينونتها وكرامتها ورفاهها وحقوقها. وهو يتناول الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء، ويؤكد مجدداً حق الشعوب الأصلية في عدم التعرض لأي نوع من التمييز، ويشجع مشاركتها الكاملة والفعالة في جميع الأمور التي تخصها. كما أنه يكفل حقوقها في تقرير المصير والحفاظ على تميزها والسعي إلى تحقيق أولوياتها الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشدد الإعلان في هذا الصدد على الهدف الأول للعقد الثاني، الذي يمثل مفهوم عدم التمييز والدمج والمساواة داخل الدولة وعلى صعيد العمل الحكومي الدولي عنصراً جوهرياً فيه. وقد يقتضي مبدأ المساواة في أحوال معينة تبني الدولة لإجراءات للتمييز الإيجابي لصالح الفئات المستضعفة من أجل تقليل أو إزالة الأوضاع التي تسبب التمييز ضد تلك الفئات أو تساعد على إدامته.

٧ - وقد شهد العقد الثاني بعض النماذج الإيجابية للجهود الرامية إلى مكافحة التمييز. ففي الكونغو، أصدر رئيس الجمهورية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ القانون رقم ٥-٢٠١١ بشأن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، وكان العمل على إعداده قد بدأ عام ٢٠٠٦.

ويتسق النطاق الواسع من أشكال الحماية التي يتيحها هذا القانون مع الإعلان. لكن الأهم من ذلك أن القانون أعد بشكل تشاركي تضمن إجراء مشاورات مع الشعوب الأصلية ذاتها وشعب الكونغو ومنظمات غير حكومية دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات عامة ذات صلة. كما أن هذا القانون هو الأول من نوعه في أفريقيا، ويمثل نموذجاً مهماً للممارسات الجيدة المستخدمة في المنطقة من أجل الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها. ويستهدف القانون على وجه التحديد معالجة الظروف غير المواتية التي تعانيها الشعوب الأصلية ويعزز حقوقها الجماعية والفردية (انظر الفقرتين ١٢ و ١٣ من الوثيقة [A/HRC/18/35/Add.5](#)).

٨ - ويمثل المؤتمر الوطني لشعوب أستراليا الأولى، الذي دُشن رسمياً في أيار/مايو ٢٠١٠، نموذجاً جيداً آخر للأعمال الرامية إلى تعزيز عدم التمييز وإلى الاعتراف بالهويات الفريدة للشعوب الأصلية، بالإضافة إلى تعضيدها من حيث المشاركة وتقرير المصير والدمج في عمليات التنفيذ والتقييم المتعلقة بالسياسات والموارد والبرامج والمشاريع. وهو يهيئ قيادة وطنية في مجال الدعوة إلى الاعتراف بوضع الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس وحقوق تلك الأقوام باعتبارها شعوباً أولى. ومن الأمثلة الأخرى في هذا الشأن اليابان وغرينلاند، حيث اعترفت اليابان في عام ٢٠٠٨ بأن شعب الأينو هو الشعب الأصلي لهوكايدو. وشكلت الحكومة مجلساً استشارياً لوضع السياسات المقبلة بشأن الأينو وأنشأت مجلساً لتعزيز السياسات المتعلقة بالأينو في مكتب كبير أمناء مجلس الوزراء وهو يضم ممثلين عن الأينو. أما غرينلاند فقد نالت في عام ٢ٰ٠٩، مع بدء العمل بقانون جديد بشأن الحكم الذاتي، قدراً أكبر من حرية تقرير المصير داخل الدانمرك.

٩ - ومن المهم بخاصة تيسير الوصول إلى العدالة، بما في ذلك مكافحة التمييز في نظام العدالة الجنائية. وارتفاع نسبة أبناء الشعوب الأصلية بين نزلاء السجون عن نسبتهم الحقيقية بين السكان قضية من القضايا العالمية المثيرة للقلق. وتيسير الوصول إلى العدالة هو مجال عمل مرتبط بالسعي إلى القضاء على تراث طويل من المظالم والتمييز واستعمار مواطن الشعوب الأصلية وسلب أراضيها ومواردها. وتجتهد دول عديدة حالياً في التصدي للتمييز في نظام العدالة الجنائية. وتنص المادة ٦٣ من دستور باراغواي على مراعاة القوانين التقليدية للشعوب الأصلية متى وقع تضارب في الولايات القضائية. وقد عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ اجتماعاً في نيكاراغوا بشأن تيسير الوصول إلى العدالة، وأكد المشاركون فيه مجدداً على أهمية تقرير المصير للشعوب الأصلية، بما في ذلك الاعتراف بنظام العدالة الأصلية، التي تحظى بأهمية ثقافية وروحية خاصة لدى الشعوب الأصلية.

١٠ - وتتزايد مشاركة الشعوب الأصلية في الانتخابات وتتسع فرص انتخاب أفرادها في البرلمانات وسائر هيئات صنع القرار. وقد شهدت أمريكا اللاتينية انتخاب ممثلين سياسيين من المجتمعات المحلية الأصلية، من بينهم الرئيس الحالي لدولة بوليفيا المتعددة القوميات. أما على المستويات المحلية والبلدية والريفية، فقد دأبت الشعوب الأصلية على المشاركة على نطاق واسع. ومن الخطوات اللازمة من أجل تهيئة المجال لمشاركة الشعوب الأصلية بشكل كامل إجراء إصلاحات قانونية تفضي إلى الاعتراف بالطابع المتداخل الثقافات للدول وتعزيز الدور القيادي للمرأة وإنشاء آليات للحوار السياسي الملزم بين الشعوب الأصلية والمبادرات الخاصة والبرلمانات والحكومات والاعتراف بالديمقراطيات المتداخلة الثقافات (انظر الفقرات ١٣ و ٧٥ و ٧٦ من الوثيقة E/C.19/2014/6).

١١ - وفي البرلمان النيوزيلندي سبعة مقاعد مخصصة للماوري. وتعزى هذه السمة المميزة إلى قانون تمثيل الماوري لعام ١٨٦٧، الذي استحدث في البداية أربعة مقاعد لمثلي هذا الشعب. وفي بوروندي، يعترف الدستور وقانون الانتخابات صراحة بوجود حماية الأقليات العرقية ودمجها في النظام الحكومي العام حرصاً على الدمج السياسي لشعوب الباتوا الأصلية. ويخصص الدستور ثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية وثلاثة مقاعد في مجلس الشيوخ لشعوب الباتوا. وفي المكسيك، تعترف المادة ٢ من الدستور بحق الشعوب والمجتمعات الأصلية في انتخاب سلطاتها وممثليها. أما في الكونغو، فقد موّلت شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية حملة متعددة الوسائط رفعت عدد الناخبات من نساء الشعوب الأصلية إلى ٢٧٧٣ ناخبة، أي أربعة أضعاف من شاركن منهن في انتخابات عام ٢٠٠٧.

١٢ - وتشكّل الإصلاحات الدستورية خطوة أساسية نحو ضمان الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ودمجها وتعزيزها. وتعكف عدة بلدان على إصلاح نظمها الدستورية، حيث اعترف بعضها بالحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية. فالدستور النيبالي المؤقت، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧، يعرّف نيبال على أنها بلد متعدد الأعراق واللغات والأديان والثقافات، ويعترف بـ ٥٩ قومية أصلية. كما تسلم المادتان ٥٦ و ٥٧ من دستور إكوادور، المعتمد في عام ٢٠٠٨، بطابع الدولة المتداخل الثقافات والمتعددة القوميات وتعترفان بـ ٢١ حقاً جماعياً. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أُدرج إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في القانون الوطني من خلال القانون رقم ٣٧٦٠. ويعترف الدستور الكيني الصادر في عام ٢٠١٠ بالفئات المهمشة تاريخياً، بما في ذلك المجتمعات التي تعيش على الرعي وجمع الطعام والصيد والتي تعتبر أنفسها شعوباً أصلية، وينص على مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والجماعية المهمة لتلك الجماعات. وأجرت السلفادور في

حزيران/يونيه ٢٠١٤ تعديلاً على الدستور للاعتراف بالشعوب الأصلية وألزمت نفسها باعتماد سياسات عامة تحفظ هوية تلك الشعوب الأصلية وتنميتها. كما أعلنت بلدان أخرى، منها أستراليا وشيلي ونيوزيلندا، عن عزمها على النظر في إجراء تغييرات دستورية للاعتراف بالشعوب الأصلية.

١٣ - وإنشاء المؤسسات وتخصيص الموارد من أجل تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة على الصعيد الوطني إنما هو مقياس لمدى التزام الحكومات بعدم التمييز ضد الشعوب الأصلية وبإدماجها. وقد أنشئت في كثير من البلدان وزارات وإدارات خصيصاً لتنفيذ السياسات الوطنية التي تعالج قضايا الشعوب الأصلية، ومن تلك البلدان نيوزيلندا (وزارة شؤون الماوري) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (وزارة السلطة الشعبية للسكان الأصليين). ومن حيث التمويل، يدعم الاتحاد الأوروبي مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة من خلال الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يتولى صندوق خاضع لهيئة مكونة من منظمات الشعوب الأصلية إدارة ٥ في المائة من الضرائب المباشرة على المواد الهيدروكربونية، وقد قدّم هذا الصندوق في عام ٢٠١٣ منحا لمشاريع تستفيد منها الشعوب الأصلية. كما استثمرت ماليزيا في عام ٢٠١٣ مبلغ ٢٩ مليون دولار لإجراء أعمال تطوير في البنية التحتية لصالح الشعوب الأصلية.

١٤ - ومن الضروري استخدام لغات الشعوب الأصلية في القطاع العام لضمان فهم القوانين واللوائح والسياسات. ورغم أن عدة دول أعضاء تتخذ تدابير لإحياء لغات الشعوب الأصلية، مثل تنشيط استخدام لغة الأينو في اليابان، أو تشجيع استخدام لغات الشعوب الأصلية، مثل باراغواي التي تعترف على السواء بالإسبانية والغوارانية لغتين رسميتين، فمن النادر بشكل عام أن يفهم السكان غير الأصليين لغات الشعوب الأصلية ويتحدثوا بها. وفي عام ٢٠١٢، أنشئ في شيلي، وفقاً لخطة إنقاذ لغوي ومن خلال نظام التعليم الثنائي اللغة والمتداخل الثقافات، أكثر من ٤٥٠ مجعاً تعليمياً يدرّس فيه مسؤولون مدنيون وعموميون بلغات الشعوب الأصلية. وفي فنلندا، يكفل قانون اللغة الصامية (٢٠٠٣/١٠٨٦) حق الشعب الصامي في استخدام لغته الخاصة أمام المحاكم والسلطات الأخرى. والسلطات العامة ملزمة أيضاً بتعزيز الحقوق اللغوية للشعب الصامي وعدم الاكتفاء بالتركيز على الترجمة الشفوية والتحريرية.

١٥ - وقد أدّى تعزيز أجهزة الإعلام الناطقة بلسان الشعوب الأصلية دوراً رئيسياً في الحفاظ على لغات الأسلاف وإعادة ترسيخ ثقافة الشعوب الأصلية وهويتها. ففي إكوادور، تنفذ

الحكومة برنامجاً لتعزيز الإذاعة المحلية في أقاليم ١٣ قومية عن طريق تدريب الإعلاميين والصحفيين من أبناء الشعوب الأصلية على تشغيل محطات الإذاعة المحلية الخاصة بهم. وقد نما قطاع البث المسموع والمرئي الماوري نمواً سريعاً خلال العقد الماضي، ويشمل حالياً الإذاعة والتلفزيون والوسائط الإلكترونية ذات الصلة، مما ساهم بنجاح في تنشيط لغة الماوري. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لتوظيف الاتصالات من أجل تمكين الشعوب الأصلية في آسيا، وقد ساهم هذا البرنامج في وضع برامج قطرية ترمي إلى توسيع ساحة الديمقراطية أمام الشعوب الأصلية في كمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين ونيبال. ودعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعاً صغيراً نُفذ في ماليزيا، حيث توظف الإذاعة كأداة لمعالجة الإقصاء الاجتماعي وتعزيز تنمية المجتمع المحلي وتشجيع الاستدامة الثقافية واللغوية وزيادة فرص التعليم والتدريب المتاحة للشعوب الأصلية المحلية.

باء - تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية بصورة كاملة وفعّالة في القرارات التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أساليب حياتها أو أراضيها وأقاليمها التقليدية أو سلامة ثقافتها، بوصفها شعوباً أصلية لها حقوق جماعية، أو أي جانب آخر من جوانب حياتها، مع مراعاة مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (الهدف ٢)

١٦ - تكمن المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في المسائل المتعلقة بحقوقها الجماعية في التزاوج بين المادتين ٣ و ١٨ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اللتين تؤكدان، على التوالي، حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وفي السعي بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات في الأمور التي من شأنها المساس بحقوقها. وقد أنشأ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٣٦٤٧ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مجلس البيت الأبيض المعني بشؤون المواطنين الأصليين الأمريكيين بهدف ضمان انحراط الحكومة الاتحادية في ضرب من علاقات التواصل بين الحكومات مع القبائل المعترف بها على المستوى الاتحادي بمستوى أعلى من التنسيق والفعالية.

١٧ - وفي أمريكا اللاتينية، تعترف بعض البلدان بأهمية التشاور مع الشعوب الأصلية. فعقب صدور القانون رقم ٢٩٧٨٥ بشأن حق الشعوب الأصلية في التشاور المسبق في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تحركت بيرو لتنفيذه من خلال لوائح اعتمدت بمقتضى المرسوم السامي رقم ٠٠١-٢٠١٢-MC. وقد أُعِد دليل منهجي للتشاور مع الشعوب الأصلية، وقُدِّمَت برامج تدريبية بشأن الحق في التشاور من أجل الشعوب الأصلية والمسؤولين

الحكوميين على السواء. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، صدر القانون رقم ٢٢٢، المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، بشأن التشاور مع الشعوب الأصلية من سكان منطقة إيسيبورو وسيكوريه الوطنية والمنتزه القومي القائم هناك، وأجريت بعد صدوره عمليات للتشاور المسبق حول تنفيذ مشاريع تتجاوز الصناعات الاستخراجية، وكان من بينها مشاريع لتطوير البنية التحتية. واعتمدت شيلي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المرسوم السامي رقم ٢٠١٣/٦٦، الذي ينظم إجراءات التشاور مع الشعوب الأصلية عملاً باتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (الاتفاقية رقم ١٦٩)، وذلك بعد عملية تشاور مكثفة مع الشعوب الأصلية بدأت في آذار/مارس ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، أوضحت شيلي أن التشاور لم يتضمن حق الشعوب الأصلية في النقض. وتواصل إكوادور العمل على إعداد قانون منظم للتشاور مع أهالي القرى والمجتمعات المحلية والشعوب والقوميات بحيث ينظم، من خلال قانون داخلي، تطبيق إجراءات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ونظمت اللجنة الوطنية المكسيكية لتنمية الشعوب الأصلية مشاورات حول أولويات التنمية للشعوب الأصلية أسفرت عن وضع خطة تنمية وطنية تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. كما أجريت مشاورات بشأن تقييم الآثار البيئية لمشاريع البنية التحتية، مثل قناة الاستقلال، شارك فيها ٧٠ شعباً من شعوب الياكي الأصلية.

١٨ - وفي آسيا، أصدرت اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية في الفلبين، التي أنشئت عام ١٩٩٧ في إطار قانون حقوق الشعوب الأصلية (وهو من بواكير القوانين الوطنية المتعلقة تحديداً بحقوق الشعوب الأصلية)، في عام ٢٠١٢ مبادئ توجيهية منقحة بشأن ممارسة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والعمليات ذات الصلة، بما يشمل موافقة الشعوب الأصلية. وفي ماليزيا، أصدرت لجنة حقوق الإنسان في آب/أغسطس عام ٢٠١٣ تقريراً بشأن حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها استندت في إعدادها إلى سلسلة من جلسات الاستماع العلنية التي عقدت على الصعيد الوطني، وأوصت فيه بالاعتراف بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية في أراضيها ودعت إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة تعنى بالشعوب الأصلية.

١٩ - واعترافاً بالحقوق الفريدة للشعوب الأصلية ومواطن الضعف المحتملة لديها، نُقِّح معيار الأداء رقم ٧ لمؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠١٢ بحيث بات يشترط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في ظروف معينة من شأنها أن تعرّضها لآثار سلبية مباشرة. وأجرت المؤسسة في عام ٢٠١٣ أول تقييم لها لمشروع طبق فيه مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بموجب معايير الأداء المنقحة، وكان ذلك لدى شركة "باسيفيك إنفراستركشر" للنفط والغاز في كولومبيا، واقترحت المؤسسة حلولاً لتفادي الآثار السلبية

على المجتمع المحلي. ودعم المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أمريكا الوسطى، بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم، عملية التشاور التي بدأتها حكومة كوستاريكا مع الشعوب الأصلية المتأثرة بمشروع "الديكيس" الكهرمائي. وبناء على طلب من حكومة بنما، تولّى المكتب الإقليمي والمنسق المقيم أيضاً تيسير المفاوضات مع الشعوب الأصلية المتأثرة بمقترح تشريعي لتنظيم عمليات تطوير التعدين والطاقة الكهرمائية في أقاليمها. وخلال مفاوضات السلام التي جرت لإنهاء النزاع في نيبال، قدّمت منظمة العمل الدولية الدعم لعملية الحوار التي أفضت إلى اتفاق السلام، وشمل هذا التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

٢٠ - وتعاني الشعوب الأصلية من التشريد والترحيل من أقاليمها التقليدية وانتزاع أراضيها ومواردها عند تنفيذ المشاريع التي تديرها الحكومات أو جهات خاصة على حدٍ سواء في مجالات مثل الصناعات الاستخراجية وقطع الأشجار وإقامة المزارع الكبيرة والمشاريع الضخمة والسدود. وفي مثل هذه الحالات، أعطت المحاكم الوطنية والإقليمية دفعة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من خلال التأكيد على الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. فقد خلصت المحكمة الدستورية الإندونيسية في قرارها رقم 35/PUU-X/2012، إلى أن الغابات التقليدية لم تعد تابعة للدولة، ومن ثم، اعترفت بحق الشعوب الأصلية في إدارة الأراضي التي تعيش عليها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب حكماً تاريخياً في قضية حقوق شعب إندورويس في أراضي أدان طرد ذلك الشعب من أرض آبائه وأجداده الممتدة حول بحيرة بوغوريا في كينيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استعانت محكمة بليز العليا، عند الفصل في قضية أوريليو كال وآخرين ضد المدعي العام في بليز، بالإعلان المذكور وصكوك دولية أخرى لتفسير أحكام الدستور وتأكيد حقوق شعب المايا الأصلي في حيازته العرفية لأرضه وأمرت الحكومة بالامتناع عن أي إجراء من شأنه المساس باستعماله لتلك الأرض أو تمتعه بخيراتها.

٢١ - وقد وضعت في إطار منظومة الأمم المتحدة عدة مبادرات ونماذج للتشاور مع الشعوب الأصلية. وفي سياق الجهود المستمرة لاستعراض الضمانات وتحديثها، عقد البنك الدولي منذ آذار/مارس ٢٠١٣ مشاورات وحواراً عالمياً مع الشعوب الأصلية لتعزيز جهوده في هذا الشأن. وعقد مصرف التنمية الأفريقي المنتدى التاريخي الأول له بشأن قضايا الشعوب الأصلية المتعلقة بالتنمية في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقد أعد هذا المنتدى بحث يهيئ المجال أمام الشعوب الأصلية وسائر أصحاب المصلحة لتحديد كيفية تعامل المصرف مع الشعوب الأصلية في المستقبل. ويمثل الفريق الاستشاري المعني بالشعوب الأصلية الذي كونه

مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠١٣ خطوة إلى الأمام في تنفيذ مبادئ المرفق العامة والتوجيهية للعمل في هذا الشأن، التي اعتمدت في عام ٢٠١٢، وذلك عن طريق تعزيز الحوار بين الشعوب الأصلية والجهات الشريكة والأمانة وسائر الخبراء.

٢٢ - وتزداد مشاركة الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي حجماً وفعالية، حيث تيسر لها وكالات الأمم المتحدة سبل المشاركة في الاجتماعات. ويشمل هذا صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية الذي تديره مفوضية حقوق الإنسان، وصندوق التبرعات للمجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والترتيبات التمويلية الأخرى للاجتماعات التي تتم تحت رعاية الصناديق المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي والاستثمارات المناخية.

٢٣ - وقد قدّم الأمين العام في عام ٢٠١٢ بناءً على طلب مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن سبل ووسائل تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل التي تؤثر على تلك الشعوب (A/HRC/21/24). ويفصل التقرير الصعوبات التي قد تواجه ممثلي الشعوب الأصلية في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة والقواعد والممارسات الحالية المتعلقة بهذه المشاركة، بصرف النظر عما إذا كان للمنظمات مركز استشاري لدى المجلس الاجتماعي والاقتصادي باعتبارها منظمات غير حكومية. ونتيجة لهذه الصعوبات، تعذر على منظمات الشعوب الأصلية المشاركة في اجتماعات وأحداث هامة نظمها الأمم المتحدة بشأن مسائل ذات صلة مباشرة بتلك الشعوب. ويخلص التقرير إلى أن مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة كانت تجربة إيجابية أفادت المنظمة وأنها مكنت تلك الشعوب، التي عانت على مر التاريخ من الإقصاء، من العمل معاً بشكل سلمي وفي إطار من الشراكة مع الدول من أجل إعلاء قضاياها وبيان حقوقها. وحدد الأمين العام المسائل المطلوب النظر فيها حتى يتسنى تنفيذ إجراء لتمكين ممثلي الشعوب الأصلية من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة، وتضمن هذا اقتراحاً بإنشاء فريق عامل يوفر إرشادات بشأن الخطوات الإجرائية والمؤسسية الممكنة في هذا الشأن.

جيم - إعادة رسم السياسات الإنمائية على نحو يجعلها تنطلق من منظور الإنصاف وتكون ملائمة من الوجهة الثقافية، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية (الهدف ٣)

٢٤ - لقد دعت الشعوب الأصلية إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية يحترم ثقافتها وهويتها، بما في ذلك حقوقها الفردية والجماعية (انظر الوثيقة E/C.19/2010/14).

وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي جهوداً لبلورة مفاهيم وممارسات إنمائية للشعوب الأصلية، مثل مفهوم ”العيش الكريم“، وترجمته ”sumak kawsay“ و ”suma qamaña“ في لغتي الكيتشوا والأيمارا المستخدمين في الأنديز. وتعزز هذه المبادئ التداخل بين الثقافات وهي توحى ضمناً بضرورة التعايش بين أعضاء المجتمع والانسجام مع الطبيعة. وقد اعتمدت كل من إكوادور ونيكاراغوا، على سبيل المثال، مبدأ العيش الكريم، واستحدثت نيكاراغوا في ذلك السياق نظاماً للرعاية الصحية والتعليم قائمة على التداخل بين الثقافات وتعكس الرؤية الكونية للشعوب الأصلية. وأنشأت شيلي برامج للصحة قائمة على التداخل بين الثقافات تتيح استيعاب المطببين التقليديين من أفراد الشعوب الأصلية ونظم الرعاية الصحية التقليدية والطب المتوارث من الأسلاف في المستشفيات وغيرها من خدمات الرعاية الصحية.

٢٥ - وعلى الصعيد العالمي، أخذت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية تعيد رسم سياساتها الإنمائية، إما بوضع استراتيجيات مؤسسية وأطر استراتيجية وسياسات مناسبة، أو بتنفيذ مشاريع ومبادرات محددة تحترم التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية وأولوياتها الإنمائية. وقد وضع كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسات للتعامل مع الشعوب الأصلية. وأقرّ المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ٢٠٠٩ سياسة تنص على تطبيق الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتعزيز نهج التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية في برامج ومشاريعه. واعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات سياساتية بشأن الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٢، ويعكف حالياً على تطوير ضماناته الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بما يشمل وضع سياسة خاصة بالشعوب الأصلية. وقد أدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منذ عام ٢٠٠٨ الشعوب الأصلية ضمن الفئات ذات الأولوية في استراتيجيتها المتوسطة الأجل. ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية مؤسسية لقضايا الشعوب الأصلية في عام ٢٠١١، مع التركيز على التصدي لأوجه عدم المساواة وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٢٦ - كما أطلقت وكالات تابعة للأمم المتحدة مبادرات ترمي إلى حماية المعارف التقليدية والموارد الجينية للشعوب الأصلية. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على إدماج المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في جوانب عملها، خاصة ما يتصل منها بالإدارة المجتمعية للغابات في منطقة الأمازون الواقعة في بيرو وبإدارة الحرائق في جمهورية ترازيا المتحدة. وقد نفّذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية في إطار برنامجها المتعلق بأنظمة المعارف

المحلية والأصلية مشاريع تشاركية مجتمعية لدعم نقل معارف الشعوب الأصلية. واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. كما اعتمد مدونة "تغاريواي: ري" لقواعد السلوك الأخلاقي لضمان احترام التراث الثقافي والفكري لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام للاسترشاد بها في إعداد نماذج لبحث المعلومات المتعلقة بالمعارف التقليدية والاطلاع عليها واستخدامها وتبادلها وإدارتها.

٢٧ - وتزايد مخاوف الشعوب الأصلية إزاء آثار التنمية على أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية والتحديات التي تعترض أعمال حقوقها الفردية والجماعية. ويمكن في كثير من الأحيان أن تسبب مشاريع التنمية العملاقة والبنية التحتية، بما في ذلك مشاريع الصناعات الاستخراجية المتعلقة بالتعدين وأنشطة قطع الأشجار، وغيرها من المشاريع، في تشريد المجتمعات المحلية وتدميرها وتجريدها من حقوقها في الملكية دون تعويض ولا احترام لحقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وقد أعدَّ أحد أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية تقريراً مجمّعاً عن الصناعات الاستخراجية وأثرها على الشعوب الأصلية (E/C.19/2013/16)، استناداً إلى أعمال آلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وأوصى فيه بإنشاء آليات للحوار والتفاوض بين الحكومات وشركات القطاع الخاص والشعوب الأصلية على قدم المساواة. وينبغي للشركات الخاصة التي تعمل أو تسعى للعمل في أراضي الشعوب الأصلية أو على مقربة منها أن تعتمد مدونات سلوكية تلزمها باحترام حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. واستناداً إلى المبادئ التوجيهية التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى، يجب على الشركات أن تمتثل على الأقل للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية (المرجع نفسه، الفقرات ٦٠ و ٦٣ و ٨٥ و ٨٩).

٢٨ - وقد كانت الشعوب الأصلية سباقة إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية من أجل إعلاء حقوقها والتأثير في نتائج العمليات الإنمائية التي من شأنها أن تمس حياتها ومجتمعاتها، حيث شاركت، على سبيل المثال، في التفاوض الرسمي بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ٢٠١٢. كما أدّت دوراً في إطار الاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية فيما بعد عام ٢٠١٤ من خلال الدورة الأولى

للمؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي عقدت في مونتيفيديو في آب/أغسطس عام ٢٠١٣. وقد زادت نساء الشعوب الأصلية أيضاً من قدرتهن على الانخراط في الدعوة لنصرة حقوقهن والتأثير في العمليات المتصلة بأعمال لجنة وضع المرأة. وقد أيدن في الدورة السادسة والخمسين للجنة اعتماد القرار ٤/٥٦ المعنون "نساء الشعوب الأصلية: عناصر فاعلة في القضاء على الفقر والجوع".

دال - اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات تستهدف تحديداً تنمية الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع أطر مرجعية محدّدة، والتركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال والشباب من الشعوب الأصلية (الهدف ٤)

٢٩ - طُبّق مفهوم التداخل بين الثقافات الموصوف أعلاه في سياسات وبرامج موجهة للشعوب الأصلية، خاصة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أدخلت على سياسات التعليم والمناهج الدراسية الوطنية إصلاحات حتى تشمل منظوراً قائماً على التداخل بين الثقافات يدمج نظم التعلم الأصلية والمعارف التقليدية على السواء. واستحدثت حكومة بوركينا فاسو نظاماً مدرسياً لأطفال القبائل الرحّل عن طريق إنشاء مدارس متنقلة. وفي إكوادور، نشط قانون (تنظيم) التعليم المتداخل الثقافات المعارف المتوارثة عن الأسلاف من أجل تنمية مجتمع متداخل الثقافات في إطار نظام التعليم الثنائي اللغة القائم على التداخل بين الثقافات. وفي عام ٢٠١٣، وضعت المكسيك نموذجاً للتعليم المتداخل الثقافات. وتعكف دولة بوليفيا المتعددة القوميات على تنفيذ قانون أفيلينو سينياني - إيساردو بيريس، الذي يتوخى تحقيق التفاعل بين منهج دراسي أساسي ذي طابع متعدد القوميات ومنهج دراسي إقليمي الطابع ومنهج دراسي متنوّع ومناسب ثقافياً ولغوياً وجغرافياً للتلاميذ. وفي شيلي، أقامت المؤسسة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية أكثر من ١٥٠ روضة أطفال قائمة على مبدأ التداخل بين الثقافات تسلمت مواد مدرسية متصلة بثقافات الشعوب الأصلية، ثم أدخلت المؤسسة في عام ٢٠١٢ تعديلات على أسس المناهج الدراسية لتكييفها وفق احتياجات التعلم لدى التلاميذ من أبناء الشعوب الأصلية. كما نفذت نيوزيلندا استراتيجية تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وتهدف إلى زيادة استخدام لغة الماوري في التعليم. ويوجب قانون رياض الأطفال في النرويج على رياض الأطفال مراعاة الخلفية الاجتماعية والعرقية والثقافية للأطفال، بما في ذلك لغة أطفال الشعب الصامي وثقافتهم.

٣٠ - وفي مجال الصحة، أدبجت عدة بلدان ثقافة الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية في سياسات الصحة العامة وخططها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ففي ماليزيا، أدى توظيف الوحدات الصحية المتنقلة مثل الأفرقة الصحية القروية وخدمة الطبيب الطائر،

إلى زيادة نسبة الاستفادة من الخدمات بحيث باتت متاحة لحوالي ٩٠ في المائة من الشعوب الأصلية التي تعيش في مناطق نائية. وفي باراغواي طبقت سياسة وطنية بشأن صحة الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٨ أدت لاحقاً إلى إنشاء مديرية معنية بصحة الشعوب الأصلية، وقد سلطت هذه السياسة الضوء على الحاجة إلى إنشاء وحدات للرعاية الأسرية وإلى توظيف أفراد من الشعوب الأصلية. وتشجع إكوادور استخدام أساليب ملائمة للثقافات المحلية في عمليات التوليد في المستشفيات العمومية، وتعمل على إعادة تنشيط دور القابلات في النظام الصحي الوطني. وفي أستراليا، يجري العمل حالياً على إعداد إطار جديد للرفاه الاجتماعي والوجداني للشعوب الأصلية وشعوب جزر مضيق توريس يعترف بأهمية الارتباط بين ثقافة الشعوب الأصلية وصحة أفرادها. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانون طب الأسلاف التقليدي البوليفي بهدف تنظيم ممارسة واستخدام طب الأسلاف التقليدي في النظام الصحي الوطني.

٣١ - وما زال الشباب من الشعوب الأصلية يواجهون تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية منها الفقر والتهميش والبطالة. وقد عبّر خبراء من شباب الشعوب الأصلية، خلال اجتماع فريق خبراء نظمته أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عن قلقهم إزاء نقص الوعي في المجتمع بتاريخ الشعوب الأصلية وثقافتها وأحوالها الراهنة وتخريف ذلك التاريخ وتقديم صورة مشوهة لثقافات تلك الشعوب وأحوالها، ونادوا بوضع نظم تعليمية لتدريس التاريخ والتنوع الاجتماعي على نحو أوفى وأدق. وفي أيار/مايو ٢٠١٣ أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع أمانة المنتدى الدائم والتجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية نسخة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بصيغة مناسبة للفتيان والفتيات ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة. كما أدت اليونيسيف دوراً محورياً في العمل مع لجنة حقوق الطفل على إعداد التعليق العام رقم ١٢ بشأن حق الطفل في أن يُسمع صوته، والذي يبين ما يمكن فعله لزيادة مشاركة شباب الشعوب الأصلية. وتولي منظمة العمل الدولية عناية خاصة لنساء وأطفال وشباب الشعوب الأصلية من خلال برامج مختلفة، منها ما يتعلق بعمل الأطفال والسخرة والعنف العائلي. وتوفر عدة مشاريع فرصاً لشباب الشعوب الأصلية للتمرن الداخلي في منظمة العمل الدولية. أما على الصعيد الوطني، فقد أبرمت غرينلاند مع مكتب اليونيسيف في الدانمرك اتفاق تعاون في آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٢، أنشئت في غرينلاند أول مؤسسة تعنى بحقوق الأطفال لها متحدث رسمي بلسان الطفل.

٣٢ - وقد أنشأت باراغواي في عام ٢٠٠٩ وحدة دعم لأبناء الشعوب الأصلية ممن هم في طور الطفولة والمراهقة تعالج مشكلة أطفال وشباب الشوارع. وتمول أستراليا برامج تهدف إلى تحويل الأطفال الجانحين من أبناء الشعوب الأصلية إلى برامج إصلاحية لمساعدتهم على تجنب الحبس والتصدي لظاهرة استنشاق البترين في مجتمعات الشعوب الأصلية النائية. وتقدم وزارة التربية والتعليم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات منحاً دراسية سنوية للطلبة من ذوي الموارد المالية المحدودة وهناك حصص مقررّة لقبول الطلبة من أبناء الشعوب الأصلية في الجامعات القائمة في مناطقهم. وأما في شيلي، فيمكن لأطفال وشباب الشعوب الأصلية أن يطلبوا الحصول على منح من برنامج مُعدّ خصيصاً في هذا الشأن لمساعدة الطلبة من أبناء الشعوب الأصلية ماليًا. وفي فنلندا، اتخذت وزارة التربية والتعليم والثقافة تدابير طويلة الأجل لدعم أنشطة شباب الشعب الصامي في إطار السياسة العامة لشؤون الشباب. وقد أنشئ في عام ٢٠١٠ مجلس للشباب متصل بالبرلمان الصامي بهدف تحسين الظروف المعيشية للشباب الصامي وتعزيز روح المواطنة الإيجابية لديهم.

٣٣ - وتعاني نساء الشعوب الأصلية من ثالث التمييز: التمييز باعتبارهن نساء، والتمييز بسبب انتمائهن للشعوب الأصلية والتمييز لكونهن أوائل ضحايا الفقر. وفي عام ٢٠١٣، اشتركت منظمة العمل الدولية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال في إجراء دراسة عن العنف ضد الفتيات والنساء والمراهقين من أفراد الشعوب الأصلية. واستناداً إلى أمثلة من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، خلصت الدراسة إلى أن العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية اشتد بسبب التراث التاريخي للسيطرة الاستعمارية وسلب ممتلكات الشعوب الأصلية والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والحرمان من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم المدرسي وتسجيل المواليد. وقد تجلت ثغرات حرجية في المعارف والبيانات المتعلقة بالعنف ضد الفتيات والنساء والمراهقين من أفراد الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٤ أقامت اللجنة الوطنية المكسيكية لتنمية الشعوب الأصلية دوراً خاصة تديرها نساء من الشعوب الأصلية توفر الحماية للمرأة لمنع ممارسة العنف ضدها والقضاء عليه بنهج قائم على التداخل بين الثقافات يعزز من المساواة بين المرأة والرجل لدى الشعوب الأصلية ويشارك في تمويل برامج قيادية من أجل نساء الشعوب الأصلية. وعلى الصعيد الدولي، زاد صندوق المساواة بين الجنسين، من خلال برنامجه المتعلق بتعزيز نظم الحوكمة والشبكات النسائية لدى الشعوب الأصلية، من مشاركة النساء من الشعوب الأصلية في العمل وأبرز دورهن ونمى قدرتهن القيادية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٣٤ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، وفق ما أقرته الجمعية العامة، أن تعزز التنسيق من أجل التوصل إلى نهج أكثر اتساقاً وشمولاً وتكاملاً لإعمال حقوق الشعوب الأصلية. وقد أنشئ فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية لمساندة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وتعزيز ولايته داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأت وكالات الأمم المتحدة في منطقة أمريكا والكاربي فريق دعم إقليمياً مشتركاً بين الوكالات يعنى بقضايا الشعوب الأصلية بهدف التوعية بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتبادل الخبرات وتهيئة مساحة للحوار والمشاركة بين الشعوب الأصلية والحكومات. وعقد المديرون الإقليميون بمنظومة الأمم المتحدة اجتماعاً في شباط/فبراير عام ٢٠١٤ في بنما وحثوا المنسقين المقيمين على تشكيل فريق مشترك بين الوكالات في كل بلد. وتمثل هذه المبادرات ممارسة جيدة لترسيخ الاهتمام الذي توليه الوكالات لقضايا الشعوب الأصلية، ويمكن تكرارها في مناطق أخرى.

٣٥ - وقد أقيمت شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية في أيار/مايو عام ٢٠١١. وهي تضم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يجعلها أول مبادرة عالمية مشتركة بين الوكالات لدعم الجهود القطرية المبذولة لإعلاء حقوق الشعوب الأصلية. وقد أقرّ مجلس السياسات التابع لها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ستة مشاريع قطرية وبرنامجاً إقليمياً، وأسهمت المشاريع الممولة من هذه الشراكة في زيادة القدرة على التصدي لقضايا الشعوب الأصلية على الصعيد القطري.

هاء - إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبخاصة على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية والتنفيذية لحماية الشعوب الأصلية وتحسين حياتها (الهدف ٥)

٣٦ - أسهب المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/317) في بيان العوامل التي توهم التزام الدول والجهات الفاعلة الأخرى بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتضعف إجراءاتها المتخذة في هذا الشأن. وهو، بالإضافة إلى عمله على تشجيع الممارسات الجيدة في هذا الشأن ومعالجته لحالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من خلال الإجراء الخاص بالبلاغات، يساهم في إقامة حوارات بناءة مع الحكومات والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات، كما يعمل على توسيع دائرة التصدي للشواغل المتعلقة

بحقوق الإنسان لدى الشعوب الأصلية ومساعدة الدول والجهات الفاعلة الأخرى على معالجتها.

٣٧ - وقد أكدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حقوق الشعوب الأصلية من خلال إقامة نظام للالتزامات الفردية وتوفير تدابير احترازية ووضع تقارير ودراسات متعمقة متخصصة. وتوضح الاجتهادات القانونية للجنة بشأن بعض القضايا، ومنها قضية جماعة أواس تينغي المنتمية لشعب الماياغنا (سومو) ضد نيكاراغوا (٢٠٠١) بشأن حقوق الملكية وقضية شعب ساراماكا ضد سورينام (٢٠٠٧) وقضية شعب كيتشوا الأصلي في ساراياكو ضد إكوادور (٢٠١٢) بشأن الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بعضاً من المشاكل المتكررة التي لا تزال تواجه الشعوب الأصلية.

٣٨ - وقد كان للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وعلى وجه التحديد فريقها العامل المعني بالشعوب الأصلية/المجتمعات الأصلية في أفريقيا، دور جوهري في إعلاء حقوق الشعوب الأصلية في أفريقيا. وبالرغم من تردد الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين فيما يتعلق بإمكانية تطبيق مفهوم الشعوب الأصلية في أفريقيا، فإن للجنة والحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دوراً بالغ الأهمية في تعزيز نظام الحماية القضائية وشبه القضائية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في القارة. ويواصل الفريق العامل الاضطلاع ببعثات ترويجية وزيارات بحثية وإعلامية وعقد حلقات دراسية لإذكاء الوعي وإرسال نداءات عاجلة إلى الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ثالثاً - أثر العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٣٩ - لقد بذلت الدول الأعضاء جهداً بالغاً في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن ظهور الشعوب الأصلية في هذه العملية كان خافتاً إلى حدٍّ بعيد. وقد أبدى المنتدى الدائم اهتماماً كبيراً بهذه الأهداف، حيث انصبَّ التركيز في دورته الرابعة في عام ٢٠٠٥ على الهدفين ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) و ٢ (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) في سياق قضايا الشعوب الأصلية. ونظر المشاركون في دورته الخامسة في عام ٢٠٠٦ في إعادة تحديد الأهداف. وشدد الكثير من الشعوب الأصلية خلال الدورتين على الحاجة إلى إعادة تحديد سبل تنفيذ الأهداف حتى تستوعب إدماج احتياجاتها ومنظوراتها بشكل أفضل. وبينت شعوب أصلية من بلدان متقدمة أنها لا ترى نفسها مشمولة في الأهداف لأن حكوماتها ترى أن العمل على تحقيق هذه الأهداف شأن من شؤون السياسة الخارجية وبرامج المساعدات الدولية.

٤٠ - وقد أقرت أمانة المنتدى الدائم استعراضات مكتبية للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٣/٢٠١٤ لتري إلى أيّ حد أخذت الشعوب الأصلية في الاعتبار أثناء إعداد التقارير وإلى أيّ حد أُشركت في صياغة الأهداف وتنفيذها ورصدها. وخلصت إلى أنّ الأهداف لم تأخذ الخصائص المميزة للشعوب الأصلية في الحسبان بشكل كامل، وأنّ مؤشرات التقدم المحرز، عن طريق قياس المتوسطات على الصعيد الوطني، قصرت عن تبيان حالة الشعوب الأصلية على وجه التحديد. وكان ظهور الشعوب الأصلية خافتاً إلى حدّ بعيد في تنفيذ الأهداف ورصدها وتقييمها. وبالرغم من أنّ انعدام الأمن الغذائي كان موضوعاً محورياً للتقرير الخاص بتقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف لعام ٢٠١٣، فقد خلا التقرير المذكور من أيّ إشارة محددة إلى الشعوب الأصلية. ويبين التقرير بوضوح أنّ الافتقار إلى بيانات مصنفة عن الأصل العرقي والممارسات الزراعية واللغات والمناطق الريفية والحضرية، بل وعما هو أهم من ذلك كله، ألا وهو الهوية الأصلية/غير الأصلية، يزيد من صعوبة توجيه مبادرات إقليمية أو قارية من شأنها تحسين حياة الشعوب الأصلية في أفريقيا.

٤١ - وبينما لا يذكر تقرير آسيا والمحيط الهادئ الشعوب الأصلية تحديداً، فإنه يتضمن عدة إشارات إلى الأقليات العرقية والجماعات المهمّشة. وقد بيّن أنّ عدم المساواة شاغل يسبب قلقاً متزايداً كذلك، ويتجلى التفاوت في الدخل بين سكان الحضر والريف، وبين الرجال والنساء، وفيما بين الجماعات العرقية. وجدّير بالملاحظة أنّ نموذج الأساس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يقترح أن تتبع أهداف التنمية المستدامة في الفترة اللاحقة "أوجه عدم المساواة والإقصاء عن طريق رصد معدلات التوزيع والتقدم المحرز عند 'المستوى السفلي' عبر الأهداف والغايات من خلال بيانات مصنفة (حسب نوع الجنس والعرق والمكان وما إلى ذلك) لضمان عدم حرمان أحد"^(١). ومن الأولويات المهمة الأخرى ذات الصلة بالشعوب الأصلية التي طرحها التقرير تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استراتيجيات لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٤٢ - ويبين التقرير المقدم من كولومبيا عن جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية أنّ أول إطار وطني في العالم لإعمال حقوق الشعوب الأصلية بناء على الإعلان بشأن الألفية قد أدرجت فيه عند وضعه خمسة أهداف جديدة ذات صلة بالشعوب الأصلية. ويبرز التقرير

(١) Asian Development Bank, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific and United Nations Development Programme, *Asia-Pacific Aspirations: Perspectives for a Post-2015 Development Agenda* — *Asia-Pacific Regional MDGs Report 2012/2013* (2013), p. 62

فيما يتعلق بالهدف ١ أن المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر إلى ذروتها هي الأقاليم التي تكثر فيها الشعوب الأصلية. ويتبين من المبادرات الأخرى المذكورة في التقرير بشأن الهدف ١ أن البرامج الموجهة تمثل عاملاً حاسماً في سبيل القضاء على الفقر، كما أثبت برنامج تنمية شعب السان الذي أدى دوراً رئيسياً في الحد من الفقر لدى الشعوب الأصلية في ناميبيا. وفي إطار الهدف ١، نفذت البرازيل مشروعين، هما "المنح الأسرية" لتلبية احتياجات نحو ٥٦ ألف أسرة من الشعوب الأصلية و "حافضة الشعوب الأصلية" لدعم مشاريع الأمن الغذائي وتوليد الدخل وتعزيز الثقافي التي تقترحها الشعوب الأصلية نفسها وتنفذها. إلا أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومة هو تكييف البرنامج بما يلائم الواقع الثقافي - الاجتماعي لمختلف الجماعات العرقية التي تستفيد من هذه المبادرة.

٤٣ - وتتضمن عدة تقارير تحذيراً من الآثار السلبية المحتملة للأهداف الإنمائية المتعلقة بالنمو الاقتصادي واستخراج الموارد الطبيعية. وقد أشارت ناميبيا، في معرض الحديث عن الهدف ٧، إلى النجاح في تنفيذ برنامج مجتمعي لإدارة الموارد الطبيعية وسياسات قائمة على مراعاة الحقوق وتشريعات تستند إلى نظرية مؤداها أنه كلما أحسن السكان المحليون بقيمة مواردهم وسمح لهم بحقوق حصرية فيها، فإنهم سيستخدمونها بحرص يكفل لها مزيداً من الاستدامة. وبالنسبة إلى بنغلاديش، لوحظ أن بعض التقدم قد أحرز فيما يتعلق بالهدف ٧ من حيث زيادة المشاركة في برنامج الحراثة الاجتماعية، رغم أنه قد يتسبب أيضاً في آثار غير حميدة على الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بغيانا، شدد التقرير على أن تطبيق استراتيجية التنمية المنخفضة الكربون أسفر عن إجراء مشاورات مع أكثر من ٢٢٠ جماعة، ولكن لم تلتبس رغم هذا الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية. وشابت أوجه قصور مماثلة أيضاً تطبيق استراتيجية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

٤٤ - وبينما تخلو معظم التقارير من بيانات مصنفة بشأن الشعوب الأصلية، فإن باراغواي تقدم منهجية لقياس خط الفقر ضُبطت عن طريق تصنيف البيانات إلى أربعة مجالات استهلاكية، تشمل المناطق الريفية، مما يعطي مؤشراً ما عن مستويات الفقر بين الأسر من الشعوب الأصلية. ويتضمن التقرير بعض المعلومات المتعلقة بالشعوب الأصلية مع إشارات إلى المتغير الإحصائي للغة الوطنية. وعلى هذا الأساس، يوجد محدد عرقي للفقر، حيث ذكر أن نسبة من يعيشون في ظل الفقر من أبناء الإسبانية ٢٤,١ في المائة، بينما يعاني ٤٥,٧ في المائة من أبناء اللغات الأصلية من الفقر و ١٣,٥ في المائة من الفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر أعنى على نساء الشعوب الأصلية من غيرهن.

٤٥ - وقد قيس مدى تحقق الأهداف بالنسبة للسكان الأصليين تحديداً لأول مرة في شيلي عام ٢٠١٢ سعياً إلى تحسين محاور التركيز في السياسات العامة. وفيما يتعلق بالهدف ١، فإن عدم المساواة مستمر رغم تحقق تحسن عام في المؤشرات بالنسبة إلى الشعوب الأصلية والسكان غير الأصليين. فعلى الصعيد الوطني، انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما انخفضت النسبة لدى السكان الأصليين من ١٠ إلى ٢,٧ في المائة. وبالرغم من هذا التقدم، فإن نساء الشعوب الأصلية يأتين في المؤخرة بالنسبة إلى معظم المؤشرات، ومنها على سبيل المثال معدل المشاركة في سوق العمل أو المشاركة الاقتصادية.

٤٦ - وتتضمن بعض التقارير بيانات مصنفة حسب المجموعة العرقية الرئيسية أو سكان المناطق الريفية/الحضرية أو سكان المرتفعات/المنخفضات. فعلى سبيل المثال، يمثل سكان القرى في المناطق المرتفعة من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي تقطنها معظم الشعوب الأصلية، نسبة ٢٥ في المائة من مجموع السكان، ورغم هذا، هم يمثلون ٣٩ في المائة من الفقراء. وبالنسبة إلى الهدف ٤، يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة في الجماعات العرقية التي تسكن مناطق نائية ضعف معدله لدى الجماعات العرقية التي تسكن مناطق منخفضة.

٤٧ - وعلى الصعيد الدولي، علاوة على المؤشرات الأربعة المتعلقة بالمعارف التقليدية التي وضعها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وضعت بضعة مؤشرات بغية رصد أحوال الشعوب الأصلية تحديداً. وقد عكفت شعبة الإحصاءات على تطوير نظام من الحسابات البيئية - الاقتصادية من شأنه، في حال تحسينه وتنفيذه على المستوى القطري، أن يمثل نقطة تحول هامة في وضع مجموعة متماسكة ومتكاملة من المؤشرات لرصد حالة الشعوب الأصلية ورفاهها وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما يشمل رصد هذا في إطار الخطة الإنمائية الجديدة المعروفة باسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف مفوضية حقوق الإنسان على وضع إطار للمؤشرات القائمة على حقوق الإنسان يمكن من خلاله تفعيل الإعلان.

٤٨ - ومع اقتراب الأهداف من نهايتها، وفي ظل الأعمال الجارية لوضع خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المهم التأكد من إشراك الشعوب الأصلية. وتدعو رؤية مشتركة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى اتباع نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان، مع مراعاة المسائل المتعلقة بالإنصاف والاستدامة. وينبغي أن يُسترشد في وضع السياسات والإجراءات في هذا الصدد بمبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والإنصاف والارتباط بالمعايير القانونية الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

ويجب تكوين شراكات حقيقية من أجل التنمية. ويستلزم التوصل إلى فهم دقيق لمعنى الفقر والرفاه من منظور الشعوب الأصلية وجود مؤشرات منقحة للفقر تعكس التصورات والآراء المحددة في هذا الشأن لدى الشعوب الأصلية وجمع بيانات مصنفة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - لقد تحققت في إطار العقد الثاني بعض النجاحات الكبرى، مثل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد وضعت في بعض البلدان أطر دستورية وتشريعية تعترف بالشعوب الأصلية، بما في ذلك سياسات وبرامج موجهة. ومع ذلك، ما زالت هناك فجوة بين الاعتراف الرسمي بالشعوب الأصلية وتنفيذ السياسات على أرض الواقع.

٥٠ - وعلى الدول الأعضاء أن تعترف بأشكال الحوكمة الخاصة بالشعوب الأصلية وتعززها. فما زالت الشعوب الأصلية تواجه صعوبات تغل قدرتها على التأثير في السياسات العامة، بل وتواجه النساء من الشعوب الأصلية عقبات أعنت في المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات. ولا يخلو أي مستوى من مستويات المجتمع من ممارسات تمييزية، بدءاً من مستوى الأسرة والمجتمع المحلي ووصولاً إلى مستوى مؤسسات الدولة. ولا يؤدي هذا إلا إلى تفاقم التهميش والإقصاء الاقتصادي. وينشد شباب الشعوب الأصلية مزيداً من المشاركة في الحياة السياسية، حيث تزايد مشاركتهم وتعاظم أهميتها في العمل على صعيد المجتمع المحلي والدولة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥١ - وما زال التفاوت في إمكانية استفادة نساء وأطفال وشباب الشعوب الأصلية من الفرص المتاحة قائماً. وعلاوة على ذلك، يجب إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة من أبناء تلك الشعوب، نظراً لما يواجهونه من عوائق بسبب انتمائهم إلى الشعوب الأصلية وإعاقتهم واضطرابهم إلى العيش على هامش المجتمع في كثير من الأحيان، وهم يعانون بكثرة من هذا التهميش في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

٥٢ - وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في مبادرات التنمية التي تعالج احتياجات الشعوب الأصلية. ويجب أن يولى اهتمام خاص في الوثائق الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لحالة الشعوب الأصلية، وعلى الحكومات أن تقطع على أنفسها التزامات في هذا الشأن. ولا يمكن

تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا كفلت مشاركة الشعوب الأصلية بشكل كامل وفعال في معالجة المسائل التي تهمها أو التي يمكن أن تؤثر فيها. ولهذا الغرض، يجب تعزيز هياكل ومؤسسات الحوكمة لدى الشعوب الأصلية.

٥٣ - وفي ضوء أوجه النجاح المحققة والثغرات المستبانة على الصعيدين الوطني والدولي في إطار العمل على تحقيق هدف العقد الثاني وغاياته، يُوصى بما يلي:

(أ) استهلال عقد دولي ثالث للشعوب الأصلية في العالم بغية تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

(ب) يلزم، وفقاً للمادتين ٤١ و ٤٢ من الإعلان، ترسيخ آليات التنسيق والتعاون الدوليين بشأن القضايا ذات الصلة بالشعوب الأصلية، مثل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي يمكن إنشاء أفرقة مماثلة له على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ج) الاعتراف بالشعوب الأصلية باعتبارها شعوباً متميزة لا جماعات مهمشة وضعيفة في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على السواء، ووضع أهداف وغايات مناسبة تعترف على وجه التحديد بحقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها؛

(د) الاعتراف بأشكال الحوكمة الخاصة بالشعوب الأصلية وممثليها وتعزيز تلك الأشكال وتدعيم هؤلاء الممثلين من أجل إقامة حوار وتفاعل بشكل بناء مع السلطات الدولية والوطنية والموظفين العموميين والقطاع الخاص والشركات عبر الوطنية، وذلك من خلال آليات تشاركية تعلي حق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(هـ) اعترافاً بالدور الحاسم للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ضمان أن تطبق المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية، التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠٠٧، تطبيقاً كاملاً وفعالاً في البرامج بحيث تُدرج أولويات الشعوب الأصلية في التقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي أدوات الرصد والإبلاغ المقبلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(و) وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها واحتياجاتها الإنمائية، على أن تدرج ضمن أولويات خطة العمل الخمسية للأمين العام؛

(ز) وضع آليات تكفل مشاركة الشعوب الأصلية بشكل فعال على جميع مستويات الأمم المتحدة وتراعي الهوية المتميزة للشعوب الأصلية من خلال هيئات الحوكمة الخاصة بها، بما في ذلك برلمانات تلك الشعوب وجمعياتها ومجالسها وسائر الهيئات الممثلة للشعوب الأصلية المعنية.
